

الممارسات الأكاديمية لأساتذة جامعة صنعاء في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة

Academic practices of Sana'a University professors in the light of academic accreditation
standards and quality assurance

د. محمد ناجي الدعيس⁽¹⁾

د.نبيلة علي الشويبع⁽²⁾

(1) أستاذ مشارك إدارة تربوية وتعليم عالي

(2) أستاذ علم النفس المساعد

كلية التربية - أرحب- جامعة صنعاء

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة الممارسات الأكاديمية لأساتذة جامعة صنعاء في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة من وجهة نظرهم، واستخدم الباحثان الاستبانة لقياس تأثير متغيرات، الرتبة العلمية، وسنوات الخبرة، والكلية، على ممارساتهم، وشملت مجالات ستة هي: الإعداد والتنظيم، وإمكانية التوافر للطلبة، ومهارات التدريس، والدافعية ومشاركة الطلبة، والتقويم، ومجال البحث العلمي وخدمة المجتمع، ووزعت الأداة على عينة بلغت (336) عضواً، استرجع منها (301) استبانة، مثلت نسبة (20%) من المجتمع البالغ عددهم (1495). وأسفرت النتائج إلى أن مجال البحث العلمي وخدمة المجتمع جاء بالمرتبة الأولى بوسط حسابي (2.52)، وبممارسة متدنية، ويليه مجال إمكانية التوافر

للطلبة بوسط حسابي (1.99) وبممارسة متدنية، ثم مجال التقويم بوسط حسابي (1.84) وبممارسة متدنية، وحصل مجال الدافعية ومشاركة الطلبة على المرتبة الرابعة بوسط حسابي (1.77) وبممارسة متدنية جداً، وجاء مجال مهارات التدريس في المرتبة الخامسة بوسط حسابي (1.75) وبممارسة متدنية جداً، أما مجال الإعداد والتنظيم فقد جاء في المرتبة السادسة والأخيرة بوسط حسابي (1.73) وبممارسة متدنية جداً، وقد أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائية تعزى لمتغير الرتبة العلمية بين رتبة الأساتذة والأساتذة المشاركين ولصالح الأساتذة المشاركين، وعدم وجود فروق تعزى لمتغيري سنوات الخبرة والكلية. الكلمات المفتاحية: الأساتذة، معايير، الاعتماد الأكاديمي، ضمان الجودة.

Abstract;

The study aimed at identifying the academic practices of the professors of Sana'a University in the light of academic accreditation standards and quality assurance from their point of view. The researchers used the descriptive approach to achieve the goal of the study. The sample consisted of (301) person representing 20% of the population of the study. The results showed that practices were low on the three areas, respectively: scientific research and community service, availability of students, and then the field of evaluation. The practices were very

low on the other three areas, respectively: motivation and student participation, teaching skills, and the field of preparation and organization occupied sixth rank and final. The results showed that there are statistically significant differences due to the variable of the scientific position between the position of the professors and associate professors and for the benefit of associate professors and the absence of differences due to the variables of years of experience.

Keywords: Keywords: professors, standards, academic accreditation, quality assurance.

مقدمة :

إن الممارسات الأكاديمية للأساتذ الجامعي والمتمحورة حول أدواره كمدرس وباحث ومشرف وموجه، تتطلب منه مواكبة التطورات والتحويلات في هذه الأدوار، كما أن تغيير دوره من ناقل للمعرفة إلى مُسير وموجه لهذه المعرفة، يفرض عليه التنمية المهنية كمطلب أساس لتحقيق جودة نوعية في هذه الممارسات بما ينعكس مباشرة في مخرجات التعليم الجامعي، وهو الأمر الذي تهدف إليه نظم التعليم المختلفة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، (غربي، وحفيظي، 2012، 32). ومن المعروف أن من يقع عليه إعادة صياغة عقول الناشئة لبناء مستقبل الأوطان هو الأستاذ الجامعي، وتلك المهمة تجعله بمثابة العمود الفقري في العمل الجامعي من تعليم وتوليد المعرفة وفي خدمة المجتمع، وتلك المهمة تحتم على الأستاذ الجامعي امتلاك مهارات متنوعة لممارستها أثناء أداءه واجباته المهنية، تتسجم ومطالب معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان جودة التعليم الجامعي، كي تصبح مخرجات الجامعة متفقة ومطالب العصر وقادرة على المنافسة وتكون عامل استقطاب من المستفيدين.

إن تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان جودة التعليم الجامعي في الدول المتقدمة كأمریکا واليابان والدول الأوروبية وبعض الدول النامية، نظراً لما حققه هذا الأسلوب من نجاحات متميزة للمؤسسات التي تبنته على مستوى تحسين منتجاتها وزيادة الطلب عليه في المجال الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي، الأمر الذي أوجد مسوغاً قوياً وميلاً شديداً لتطبيق هذا الأسلوب بالنظم التعليمية في كثير من دول العالم، وما أحرزه من تفوق نوعي في تلك النظم، ما أدى إلى ضرورة إخضاع مكونات نظم المؤسسات التربوية لتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان جودة التعليم الجامعي في مكوناتها كافة.

ومن خلال عمل الباحثين في جامعة صنعاء تبلورت مشكلة الدراسة الحالية لديهما لمعرفة الممارسات الأكاديمية السائدة لأساتذة جامعة صنعاء في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة من وجهة نظر الأساتذة بالجامعة، وأثر كل من متغيرات الدراسة (الرتبة العلمية، سنوات الخبرة، والكلية)، على ممارساتهم الأكاديمية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة لدراسة في أنها سعت للإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. ما الممارسات الأكاديمية السائدة لأساتذة جامعة صنعاء في ضوء معايير الاعتماد

الأكاديمي و ضمان الجودة من وجهة نظر أساتذة الجامعة؟

٢. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين الممارسات الأكاديمية

السائدة لأساتذة جامعة صنعاء ومعايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة من وجهة نظر

أساتذة الجامعة، تعزى إلى متغيرات كل من (سنوات الخبرة، والرتبة العلمية، والكلية)؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية للتعرف على:

1. الممارسات الأكاديمية السائدة لأساتذة جامعة صنعاء في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة من وجهة نظر أساتذة الجامعة.
2. الفروق الدالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين الأوساط الحسابية للممارسات الأكاديمية السائدة لأساتذة جامعة صنعاء ومعايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة من وجهة نظر الأساتذة، تعزى لمتغيرات (الرتبة العلمية، سنوات الخبرة، والكلية).

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

أنها سعت للكشف عن الممارسات الأكاديمية السائدة لأساتذة جامعة صنعاء في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة من وجهة نظر أساتذة الجامعة، من واقع التجربة العملية لكل أستاذ، و أ.مشارك، و أ.مساعد، بجامعة صنعاء، وبالتالي فإن الدراسة الحالية تسهم في تقديم معلومات حقيقية لمتخذي القرار في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تبنت عملية النهوض ببرامج الاعتماد و ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بإنشائها مركز للاعتماد و ضمان جودة التعليم الجامعي، وكذا ستقدم معلومات الدراسة لمتخذي القرار في الجامعة ومركز التطوير الأكاديمي و ضمان الجودة بالجامعة عن واقع الممارسات الأكاديمية السائدة لأعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة الأمر الذي يجعل صانعي القرار في الوزارة ومركز التطوير الأكاديمي و ضمان الجودة بالجامعة، وكذلك مركز الاعتماد الأكاديمي و ضمان جودة التعليم الجامعي أن يضعوا بعين الاعتبار خطط تتضمن تدريب الأساتذة لتنمية ممارساتهم الأكاديمية وفقاً لمعايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان جودة التعليم الجامعي، والتي أضحت مطلباً ملحاً لممارستها من قبل كل عضو من أعضاء هيئة التدريس في العصر الحالي والمستقبل، وفقاً لما أشارت به نتائج الدراسة الحالية وتوصياتها.

1. تأتي الدراسة الحالية استكمالاً للجهود العلمية السابقة ومساهمة أخرى إضافية لبحث حقيقة الممارسات الأكاديمية السائدة لأساتذة جامعة صنعاء في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة التعليم الجامعي، ومرجعاً للدراسات اللاحقة في هذا المجال في بيئتنا المهنية اليمنية والعربية.

محددات الدراسة:

اقتصرت الدراسة الحالية على المحددات الآتية:

١. محددات بشرية: تتمثل بمجتمع الدراسة وهم جميع الأساتذة برتبة (أستاذ، أ.مشارك، أ.مساعد) الذكور منهم والإناث الذين يعملون فعلاً في كليات جامعة صنعاء وعددهم 1495.
٢. محددات مكانية: جميع الكليات النظرية والتطبيقية بجامعة صنعاء.
٣. محددات زمنية: طبقت الدراسة خلال الفصل الثاني من العام الجامعي (2017 / 2018).
٤. محددات موضوعية: حددت نتائج الدراسة الحالية بالأدوات والإجراءات التي استخدمت لجمع المعلومات من عينة الدراسة وتحليلها، وفي المفاهيم والمصطلحات الأساسية التي اشتملت عليها الدراسة حول الممارسات الأكاديمية السائدة لأساتذة جامعة صنعاء في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان جودة التعليم الجامعي من وجهة نظر أساتذة الجامعة.

مصطلحات الدراسة:

اشتملت الدراسة على المصطلحات الآتية:

١. الأساتذة: ويقصد بهم الأساتذة كافة منهم برتبة أستاذ، وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد في جميع الكليات الإنسانية والتطبيقية بجامعة صنعاء، والعاملين فعلاً خلال الفصل الثاني من العام الجامعي 2017 / 2018.
٢. معايير: تعني مَحَكَّات علمية موضوعية ومقننة يتم الحكم من خلالها على مستويات الأداء وتقييم مدى الإنجاز في تحقيق الأهداف المرسومة للجامعة.
٣. الاعتماد الأكاديمي: هي عبارة عن إجازة تحصل عليها الجامعة - أو أي مؤسسة أخرى - للتميز في نظامها وبرامجها وأداء منتسبيها الإداريين والأكاديميين وخدمة المجتمع في ضوء المعايير التي تضعها المراكز المختصة التي تمنح الاعتماد للجامعات، وفي اليمن معني بمنحها مجلس الاعتماد الأكاديمي و ضمان جودة التعليم العالي.
٤. ضمان الجودة: هو عبارة عن تصميم وتنفيذ نظام معيّن، بحيث يتضمن استخدام معايير معيّنة تحدد سياسات العمل وإجراءاته والتي وضعها مركز الاعتماد الأكاديمي و ضمان جودة التعليم العالي اليمني، للتأكد من تحسين جودة الأداء للعاملين وخاصة الأكاديميين والبرامج والأساليب والمخرجات التعليمية كافة.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الأدب النظري:

إن مهنة التعليم تتطلب من عضو هيئة التدريس أن يتسلح بممارسات ذات جودة تتناسب ومرحلة العصر الحالية. لذلك يجب أن تتوافق مهارات عضو هيئة التدريس المعاصر ومطالب العملية التعليمية والتعلمية المعاصرة. لأنها تفرض نظاماً شبيكياً مُتقن لجودة العملية التعليمية والتعلمية بمؤسسات التعليم المختلفة في مراحلها كافة، ويسهم المعلم بدور أساس في جودة العملية التعليمية بتلك المراحل. وإن عدم قدرة عضو هيئة التدريس في تجويد ممارساته الأكاديمية، سينعكس سلباً على العملية التعليمية والتعلمية، ويقع على نُظم التعليم الجامعي النهوض بواقعها من حيث تحسين برامجها وفقاً لمعايير لاعتماد الأكاديمي و ضمان جودة التعليم، وعدم التزام أي مؤسسة تعليمية بتلك المعايير يجعلها عرضة لعدم الاعتراف بها وبالتالي تكون مخرجاتها غير قادرة على المنافسة في سوق العمل.

ولقد وضعت دول عدة عربية منها وأجنبية تصوراتٍ لخصائص مُعلم المستقبل، ونذكر منها: التركيز على الطلبة، وحسن إدارة الموارد، والتنمية المهنية المستدامة، ومشاركة أولياء الأمور والمجتمع المحلي، وامتلاك مهارات التحدي والابتكار والإبداع، والتفكير الناقد، ومهارات التقويم والمراقبة، والقدرة على التعلم الذاتي الشامل والدائم، والمعرفة والقدرة على نقلها للآخرين، وإجادة مهارات الحاسوب وتكنولوجيا التعليم، والإيمان بمبدأ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص، (الرواشدة، والعرب، 2017، 73)

أما الخصائص والمميزات التي يجب توافرها في عضو هيئة التدريس الجيد والمتميز كما ذكرها محافظة، تمثلت بخصائص:

1. جسميّة (بدنيّة) خالية من العاهات والأمراض المزمنة
2. وقدرات عقلية عالية في التفكير العلمي والإبداع الناقد وحل المشكلات بطرق علمية
3. شخصية تتمثل بقوة الشخصية والتحكم في السلوك والاتزان الانفعالي والتأثير في الآخرين
4. أكاديمية تتمثل في التعمق في التخصص والاطلاع على كل جديد وحضور المؤتمرات والندوات
5. أخلاقية والإنسانية فتتمثل في الاتصال والتواصل مع الآخرين والعلاقات الجيدة وحسن التعامل في تمثيل القدوة الإنسانية، (محافظة، 2009، 13)

مفهوم ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في النظم التعليمية:

١. مفهوم ضمان الجودة:

إن مفهوم الجودة الشاملة يقصد به أنه " أسلوب متكامل يطبق في جميع فروع ومستويات المنطقة التعليمية ، ليوفر للعاملين وفرق العمل الفرصة لإشباع حاجات الطلبة والمستفيدين من عملية التعلم، أو هو فعالية تحقيق أفضل خدمات تعليمية بحثية واستشارية بأكفاً أساليب وأقل تكاليف وأعلى جودة ممكنة " (النجار، 1999، 73)، بينما يرى جوسيف (Joseph) أن إدارة الجودة الشاملة هي "فلسفة للإدارة أو أنها مجموعة من المبادئ الإرشادية التي تسمح لشخص أن يعمل إدارياً بشكل أفضل"، بينما رأى البعض: أن إدارة الجودة الشاملة هي " أسلوب جديد للتفكير والنظر للمؤسسة وكيفية التعامل والعمل داخلها؛ للوصول إلى جودة المنتج ، كما يرى آخرون: " أن إدارة الجودة الشاملة هي "مدخل استراتيجي لإنتاج أفضل منتج أو خدمة من خلال الإنتاج المبدع" (فيليب انكستون)، ولقد عرفها معهد الجودة الفيديرالي الأمريكي بأنها "تأدية العمل الصحيح علي نحو صحيح من الوهلة الأولى مع الاعتماد على الاستفادة بتقويم المستفيد في معرفة مدي تحسن الأداء". (Joseph, 1994, 28).

وتعرف إدارة الجودة الشاملة أيضا بأنه "عملية إستراتيجية إدارية تركز علي مجموعة من القيم وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التي تتمكن في إطارها من توظيف مواهب العاملين واستثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم علي نحو إبداعي، لتحقيق التحسن المستمر لمنظمة"، ويركز هذا التعريف علي مفهوم إدارة النظم الذي يربط بين المدخلات والعمليات والمخرجات للعملية التعليمية، وبالتالي يتطلب هذا المفهوم النظر إلى كل من الطلبة المستفيدين بصورة مباشرة من هذا الأسلوب، وكيفية إعداد المؤسسة لهم، لتحقيق حاجاتهم، ورغباتهم الحالية والمستقبلية، وكذلك المعلمين والإداريين والعاملين الذين هم بحاجة إلي تدريب وتطوير مهاراتهم وكفاياتهم، لاستيعاب فلسفة ومفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها وفقاً لمبادئ الجودة الشاملة (ديمنج) وغيره من المختصين، ومما يتطلب فحص الهيكل التنظيمي للنظام التربوي في أي مؤسسة تعليمية كي يتوافق مع فلسفة إدارة الجودة الشاملة مع توافر مناهج تتوافق ومطالب الحياة المعاصرة، (Hixon, 1992, 6-24).

ويتعلق مفهوم الجودة في التعليم بالسمات والخواص كافة، التي تخص المجال التعليمي بحيث تظهر جودة للنتائج المراد تحقيقها، "وهي ترجمة احتياجات توقعات الطلبة إلى خصائص محددة تكون أساساً في تعليمهم وتدريبهم، لتعميم الخدمة التعليمية وصياغتها في أهداف بما يوافق تطلعات الطلبة المتوقع" (الرشيد، 1995، 4)، وبالتالي تسعى الجودة الشاملة في مجال التعليم إلي إعداد الطلبة المعلمين المتصفين بسمات معينة لجعلهم قادرين على معايشة غزارة المعلومات وعمليات التغيير المستمرة والتقدم التكنولوجي الهائل بحيث لا ينحصر دورهم في نقل المعرفة والإصغاء فقط، وإنما في عملية التعامل مع تلك المعلومات والاستفادة منها بالقدر الكافي؛ لخدمة عملية التعلم، لذلك فإن هذه

المرحلة تتطلب " إنساناً بمواصفات معينة لاستيعاب كل ما هو جديد ومتسارع للتعامل معها بفعالية"، (أبو ملوح، 2001)، مما يتطلب تحولاً كبيراً في دور المؤسسة التعليمية والمعلم، والمشرف الأكاديمي، بحيث يعمل على توفير مناخ تعليمي يسمح بحرية التعبير والمناقشة ومساعدة الطلبة على التعلم الذاتي والتعاوني، وهذا لا يتم إلا في وجود معايير واقعية تحدد مؤشرات الأداء المطلوب بدقة.

من التعريفات السابقة لإدارة الجودة الشاملة، نلاحظ أنها اشتركت في مُسَلِّمات عدّة، أنها:

- ١ - تُركِّز على تحسين المنتج النهائي لأي نظام.
- ٢ - تعد فلسفة وإستراتيجية طويلة الأمد بحاجة إلى مجهود كبير، ومدة للحكم على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف.
- ٣ - بحاجة إلى توافر قيادات فاعلة قادرة على الابتكار، والتطبيق الفعال بثقة ودون تردد.
- ٤ - بحاجة إلى استخدام أساليب ابتكارية، وتوليد أفكار، والتخطيط الأمثل، للوصول للحل الأمثل.
- ٥ - بحاجة إلى تدريب مستمر؛ لحل المشكلات بأسلوب علمي كالعصف الذهني.
- ٦ - بحاجة إلى المزيد من الجهد والمنافسة الشديدة بين المنظمات، للوصول إلى أفضل منتج بأقل التكاليف للحصول على رضا المستهلك.
- ٧ - بحاجة إلى توافر هيكل ومنهج ملائم لعملية التطبيق والتنفيذ.

٢. مفهوم الاعتماد الأكاديمي:

يقصد بالاعتماد (Accreditation) في مجال إعداد المعلم هو عبارة عن عملية الاعتراف بالمؤسسة لإعداد المعلمين من قبل الخبراء و التنظيمات المهنية المختصة في ضوء المعايير المعدة لهذا الغرض (Rodney, 2000, 2)، حيث تتأكد الجهة المجيزة من توافر الحد الأدنى من معايير الكفاءة والجودة المحددة مسبقاً، وذلك كي يثق السوق في جودة المنتج الذي يستفيد منه، وكي يثمن القيمة الفعلية لذلك المنتج من حيث ما يمتلكه المنتج من خبرات ومهارات تؤهله لمزاولة المهنة بنجاح. ويختلف مفهوم الاعتماد من دولة إلى أخرى، ففي (الولايات المتحدة الأمريكية) يركز الاعتماد على الدراسة الذاتية بالمؤسسة، وتحسين الجودة الأكاديمية والبرامج التعليمية، بينما يركز في (بريطانيا) على منح سلطة لممارسة المسؤوليات الأكاديمية ومنح الدرجات العلمية في ضوء معايير دقيقة في الخريج (عبد الهادي، 2005)

وكما هو واضح فإن الاعتمادية تقوم على نصوص دقيقة أو مؤشرات واضحة، قابلة للقياس لكل كفاية يلزم توفرها لدى المعلم - أو لكل هدف منشود للمؤسسة، وهو ما نسميه المعايير standards، وعلى ذلك فالمعايير توقعات جودة للمنتج في جوانب إعداداته المختلفة. ويذكر أن معايير اعتماد المعلم هي عملية الاعتراف بالكفاءة الأكاديمية للبرنامج التعليمي لإعداد المعلم، والاعتراف

بممارسة مهنة التدريس في ضوء معايير تحددها هيئات ومنظمات أكاديمية مختصة، ومستقلة (حسن، وإبراهيم، 2002، 14).

وترجع أهمية الاعتماد الأكاديمي والمهني للمؤسسات التعليمية إلى دوره الرئيس في تطوير البرامج والمقررات وأساليب التدريس، وفي ربط المعايير القومية لإعداد المعلم بمعايير جودة الطلبة، كما أن الاعتماد يعد أساسياً في تطوير المصادر التعليمية لتحسين جودة التعليم وفي قياس وتحسين الجودة التعليمية على نحو عام، والاعتماد المهني شرط أساس ورئيس في قبول الخريج ونجاحه في المهنة مستقبلاً.

العلاقة بين الاعتمادية و ضمان الجودة:

يرتبط مفهوم الاعتمادية لإعداد المعلم بمفهوم الجودة التعليمية، لأن كلا منهما يهتم بمستوى تحقيق الأهداف التعليمية. حيث يعبر مفهوم الجودة في التعليم عن القدرة على تحقيق الأهداف التعليمية بالموصفات المطلوبة. وعلى ذلك فإن التحقق من الجودة التعليمية يتطلب مقياساً دقيقاً يضع معايير جودة محددة لبلوغ الأهداف، ويعبر عن مدى تحقيق تلك المعايير عن جودة التعليم. ومن هنا فإن مفهوم جودة التعليم يلتقي مع مفهوم الاعتمادية، ليعبر كل منهما عن مدى نجاح وفاعلية التعليم في إكساب المهارات، والخصائص التي تُجيز للخريج ممارسة المهنة بعد تخرجه.

أما ضمان الجودة التعليمية فهو تصميم وتنفيذ نظام يتضمن إجراءات للتأكد من وفاء المؤسسة لمتطلبات الجودة المتضمنة في معايير الاعتماد، وتهدف هيئات ضمان جودة البرامج الأكاديمية الجامعية عند اعتماد الجودة إلى الآتي:

- ١ - تقديم الضمانات لأصحاب المصلحة لتوفير الحد الأدنى الضروري من الجودة في البرامج التعليمية.
- ٢ - تشجيع وتطوير الجامعة؛ باعتبارها مؤسسة تعليمية من خلال فحص وتقييم أنشطتها، وإصدار التوصيات التي ترتبط برفع كفاءتها.
- ٣ - تشجيع التقييم الذاتي للجامعة .

وعلى ذلك فإن ضمان الجودة يهتم بتقييم الأهداف التعليمية ومحتوى البرامج والمخرجات التعليمية، وهي خطوة مهمة لمنح الاعتماد الأكاديمي والمنهجي للخريج، (العاجز، 2006، 48-49). ويمكن القول أن الاعتماد الأكاديمي هو الجزء التكميلي لتطبيق أنظمة معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي وليس بديلاً عنها.

الممارسات الحديثة للأستاذ الجامعي في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان جودة التعليم
الجامعي:

لقد بدأ الاهتمام بالأستاذ الجامعي منذ القرن التاسع عشر و كانت دوافع الاهتمام منطلقاً من التطورات في المجالات العلمية و التربوية والنفسية مما أدى إلى بروز الحاجة إلى إعداد الأكاديمي. حيث أشار (كليبر) إلى أن العامل الأساسي الذي أدى إلى تدني مستوى التدريس في

الجامعات الأمريكية يرجع لكون أغلبية أعضاء هيئة التدريس لم يُعدّوا إعداداً خاصاً يؤهلهم للقيام بمهام التدريس في الجامعات، وقد أخذ الاهتمام بتطوير مهارات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات يحظى باهتمام كبير في جامعات أمريكا وبريطانيا وكندا وفرنسا والعالم العربي خصوصاً في جامعات دول الخليج، ومصر والأردن والجزائر و العراق. (مرسي، 2002، 48).

وذكر الحايك والكيلاني إن ممارسات الأستاذ الجامعي ودوره في الوقت الحاضر لم تعد تقتصر على دور المنتج والمقن للمعلومات والمعارف، كما لم يعد دور الشارح والمفسر لجميع الحقائق والنظريات، بل أصبح أشمل من ذلك، ويوصف بأنه دور المطلع على الدراسات والتجارب المحلية والعربية والعالمية، ودور المستخدم لإستراتيجيات تدريس حديثة مثل: التعلم التعاوني، والاكتشاف الموجه، وحل المشكلات وغيرها، ليطور وينمي لدى المتعلمين قدراتهم العقلية العليا مثل: التفكير الأبتكاري والإبداع والناقد والحر، والقدرة على الربط والاستنتاج والتحليل والتقويم. والأستاذ الجامعي المعد جيداً في عصر المعرفة والعولمة ومنافسة سوق العمل يعمل جاهداً على تنمية روح الرقابة الذاتية، وغرس القيم الأخلاقية في نفوس طلابه، والمحافظة على الهوية الثقافية والحضارية والقومية. كما أنه يشجع المتعلمين على حُب المعرفة، والتعلم الذاتي المستدام باستخدام مصادر التعلم وتقنية المعلومات الحديثة، والتطلع لكل ما هو جديد، (ليلي، 2013، 124).

وهذا يعني أن عصر تقنية المعلومات والاتصال قد بدل أدوار الأستاذ الجامعي ومهاراته، بحيث ظهرت مهارات وأدوار لم تكن معروفة من قبل، فلا بد أن يكون الأستاذ ملماً بكيفية استخدام الوسائط المتعددة مثل: إعداد شرائح باستخدام برنامج (Power point) وكذلك التدريب على استخدام برنامج (Excel) في الرسومات البيانية ثنائية وثلاثية الأبعاد، واستخدام الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، والقدرة على إعداد مواقع في الإنترنت وتصميمها وتحميلها. ولكي يسهم المعلم بتطوير التعليم ويصل إلى مستوى الجودة لا بد أن يمتلك مهارات استخدام تقنية المعلومات والاتصال.. الخ (سليمان، 2007، 14-98). حيث حدد (كامل) الأدوار المستقبلية كالآتي:

1. أدوار مجتمعية:

- أ - مواصلة الإسهام في نقل ثقافة المجتمع إلى الأجيال الجديدة (المتعلمين).
- ب - المشاركة مع مؤسسات المجتمع ومنظمات المجتمع المدني في تقديم أفكار أو حلول لمشكلات المجتمع.
- ج - تبني موقف سياسي مرتكز على رؤية واضحة للقضايا المرتبطة بالسياسة الداخلية والخارجية للمجتمع.
- د - تبني توجه ثقافي قائم على الوعي بقضايا العالم.
- هـ - تبني موقف داعم ومؤيد لحق التعليم للجميع.
- و - المشاركة في مجمل الجهود المبذولة في مؤسسات المجتمع في التنمية البشرية.

2. أدوار مهنية:

- أ - الانتماء إلى مهنة التعليم من خلال العضوية العاملة في المنظمات المهنية التعليمية.
- ب - تحمل المسؤولية الشخصية عن نموه المهني المستمر.
- ج - احترام الأخلاقيات المهنية.
- د - تبني موقف أو توجه واضح من المشكلات التعليمية في المجتمع.

3. أدوار أكاديمية:

- أ - بناء قاعدة معلومات تتسم بالعمق والشمول والحداثة في مجال تخصصه العلمي.
- ب - توظيف محتوى التخصص في حل المشكلات الاجتماعية.
- ج - تحمل مسؤولية ذاتية عن متابعة التطور المستحدث في محتوى مادة تخصصه.
- د - الإسهام في إنتاج المعرفة في مجال تخصصه.

4. الأدوار التعليمية:

- أ - المشاركة في صياغة الخطط التعليمية.
- ب - تيسير (تسهيل) تعلم الطلبة بطريقة مرنة وإبداعية.
- ج - تبني توجه يقوم على قناعة بقدرة المتعلم على التنظيم الذاتي لتعلمه.
- د - دمج تقنية المعلومات والاتصال في التعليم.
- هـ - تحمل المسؤولية الذاتية في الدعم المستمر لمهاراته في تطبيق أدوات تقنية المعلومات والاتصال في التعلم. (كامل، 2007، 11-55).

إن معايير جودة التعليم العالي تبدأ بأعضاء هيئات التدريس في الكثير من النماذج التي اعتمدها الجامعات، كما يرى "كوجي"، "kogi" أن جودة النوعية لا يمكن أن تعزز من خلال الأنظمة والقوانين ولكن من خلال الالتزام المهني. (Kogi, 2002 , 13). وكثيراً من معايير جودة النوعية في التعليم العالي تشير إلى المعايير المتعلقة بجودة الهيئات التدريسية، منها:

١. مستوى وسمعة وشهرة الملاك (الكادر) الأكاديمي والإداري.
٢. نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس.
٣. سجل الملاك (الكادر) الأكاديمي في الجامعة.
٤. مدى توافر أعضاء هيئة تدريس للعمل في مختلف برامج وتخصصات الجامعة.
٥. مدى احترام أعضاء هيئة التدريس للطلبة.
٦. مدى تفرغ أعضاء هيئة التدريس.
٧. مستوى التدريب الأكاديمي لأعضاء الهيئات التدريسية.
٨. مدى مشاركة أعضاء الهيئات التدريسية في الجمعيات واللجان والمجالس المهنية والعلمية.

٩. الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس، وطبيعة الدراسات و الأبحاث التي يقومون بها لخدمة الجامعة والمجتمع المحلي. (أبو فارة، 2003، 10).

إن أعضاء الهيئات التدريسية يسهمون بدور أساسي في تحقيق جودة النوعية. وفي هذا الصدد يرى (كوفي) أن تحقيق جودة النوعية في التعليم يشكل تحدياً يواجه مسؤولي التعليم العالي، ومدى تأثير ذلك على أعضاء هيئة التدريس يتناسب مع مدى أخذهم جودة النوعية بالحسبان فهم عوامل مؤثرة في تطوير الأداء في الدوائر التي يعملون بها، وهذا بطبيعة الحال يساعدهم في الوصول إلى ما هو أبعد من مهاراتهم التقليدية ومهامهم في العمل، حيث يتوقع منهم المساهمة في إدارة البرامج، وتحقيق جودة النوعية والمساهمة في التخطيط الاستراتيجي وتوفير مصادر دخل للمؤسسات التي يعملون فيها من البحث والاستشارات. (شاهين، 2004، 10 - 11)

وقد أشار "كوفي" (2009) إلى الكثير من الخصائص والمميزات التي يجب أن تتوافر في عضو هيئة التدريس الجيد والتميز، نذكر منها الآتي:

1. الخصائص الجسمية (البدنية): صحة جيدة خالية من الأمراض والعاهات المزمنة والأمراض المعدية التي تعيقه عن القيام بأدواره وتؤثر سلباً على أدائه داخل القاعة الصفية، وحواس قوية سليمة، وصوت حلو ومتلون، و مظهر لائق جذاب، ورشاقة وخفة أداء.

2. الخصائص والقدرات العقلية: ضرورة امتلاكه قدرة عالية من التفكير العلمي الإبداعي الناقد، وحل المشكلات، والتحليل والتطبيق، بالإضافة لكونه ذكياً وسريع الفهم وواسع الأفق وغزير المعارف.

3. الخصائص الشخصية: تتمثل بقوة الشخصية، والتحكم في السلوك، والالتزان الانفعالي، والشجاعة الأدبية، بالإضافة إلى الهدوء والصبر والطموح والتفائل، والمرونة، والتعاون مع الآخرين، وامتلاك قيم العمل والنظام، والإيمان بالله وبالوطن وبالمهنة التي ينتمي إليها.

4. الخصائص الأكاديمية والمهنية: التعمق في مجال التخصص، والاطلاع على المستجدات، وحضور المؤتمرات والندوات، ومتابعة الأحداث الجارية، وجيد الإعداد والشرح في دروسه، ومتفهم لطلابه.

5. الخصائص الأخلاقية والإنسانية: امتلاك مهارات التواصل والعلاقات الجيدة مع الآخرين وحسن تفعيلها، والتزام القيم الأخلاقية الحميدة، والتمسك بثقافة المجتمع وهويته دون تعصب، والتمسك بأخلاقيات المهنة.

كما نشرت منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة (اليونسكو) عام (1996) كتاباً بعنوان " ما الأشياء التي تجعل من المعلم معلماً جيداً ضمنته آراء (500) طالب من (50) دولة من أعمار (8 - 12) سنة، ويرى الطلبة ضرورة امتلاك المدرس معلومات عامة، ومهارات مهنية، وميزات شخصية، كالإيمان القوي بأهمية التعليم، والثقة بالنفس، والالتزام بالعمل والحماس

له، والصدق، والصبر، والحنان والرحمة والشفقة، والمرح، وحسن التفاعل الجسدي والعقلي مع الطلبة، والاهتمام بمصالحهم، وتلبية احتياجاتهم، ومعاملتهم كأبنائه، وتقديم المساعدة لهم، وحل مشكلاتهم، والمرونة في التعامل معهم، والتعلم مع الطلبة والعدالة وعدم التحيز، ومراعاة وقت التعليم ابتداء وانتهاء، والإعداد الجيد للدرس، والانفتاح على المستجدات، والمساعدة على التفكير، (الرواشدة، والعرب، 2017، 73).

الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في التعليم العالي اليمني.

بدأت وزارة التعليم العالي منذ العام 2000 بالاهتمام بمفاهيم ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، حيث سعت إلى نشر تلك المفاهيم بين منتسبي مؤسساتها، وفي عام 2005 بدأت بالتعاون مع منظمات دولية أنشطتها العملية، من خلال تكليف فرق عدة يمنية وعربية متخصصة لتقييم مؤسسات التعليم العالي الأهلية. وقد نتج عن ذلك التقييم إغلاق عدد من البرامج الأكاديمية، منها إغلاق برامج الطب البشري في الجامعات الخاصة باستثناء جامعة واحدة، وإغلاق فروع تلك الجامعات في المحافظات.

وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تم تقييم عدد من البرامج الأكاديمية شملت: برنامج الحاسب الآلي في جامعات صنعاء، وعدن، والعلوم والتكنولوجيا الخاصة، وتقييم برنامج معلم اللغة الإنجليزية بجامعة صنعاء، وبرنامج الهندسة الكهربائية بجامعة صنعاء وعدن. وقد أسهمت تلك التقييمات في التعرف على جوانب القوة في تلك البرامج الأكاديمية والجوانب التي هي بحاجة إلى تحسين.

وفي إطار اهتمام الحكومة اليمنية بالاعتماد وضمان الجودة صدر قرار جمهوري عام 2009 بتأسيس مجلس للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، وتحديد أهدافه ومهامه، ثم تلاه قرار رئيس مجلس الوزراء في مارس من العام 2010 بتسمية أعضاء المجلس. واستكملت وزارة التعليم العالي إعداد نظام ولوائح ومسودة معايير ودليل الاعتماد الأكاديمي. (مجلس الاعتماد 2012، 4 - 5).

كما أشار تقرير المجلس الأعلى لتخطيط التعليم أن هناك ضعفاً في مدخلات ومخرجات التعليم العالي - سواء الحكومي أم الأهلي منها - الذي يرافقه توسع كبير في عدد مؤسسات التعليم الجامعي الحكومي والأهلي، فقد بلغ عدد الجامعات الحكومية (15) منها (5) تحت التأسيس، و(33) جامعة خاصة منها (8) كليات خاصة، ويتمركز الغالب منها في أمانة العاصمة صنعاء، حيث رافق ذلك التوسع المهول إغفال للخطة والأولويات وبرامج الجامعات وتنظيمها وتبدير الموارد الكافية لها، مما أدى إلى التزاحم الشديد على الموارد الموجهة للتعليم العالي المحدودة بطبيعتها. واستنساخ الجامعات الناشئة من الجامعتين الأم (صنعاء وعدن)، بتكرار أقسامها دون دراسة إلى حاجة سوق العمل وخطط التنمية. وتبرز ذلك من حيث التنظيم ونمط الإدارة بصور قانون الجامعات رقم (18)

عام 1995 والذي فرض نمطاً واحداً في تقسيم الإدارة العليا للجامعات. ونتج عن ذلك تدني نوعية التعليم الجامعي ومخرجاته، (المجلس الأعلى للتعليم، 2010 / 2009).

وقد أضاف حيدر (2009) إلى ما سبق ذكره بأن مؤسسات التعليم العالي اليمنية تواجه تحديات أخرى أبرزها: قدم المناهج وطرق التدريس، والفجوة بين التعليم العالي وسوق العمل، وتدني مستوى الحرية الأكاديمية، وضعف أداء بعض أعضاء هيئة التدريس، وعدم كفاية ومناسبة المباني والمنشآت الجامعية، وازدحام القاعات بالطلبة، وعدم كفاية ومناسبة المكتبات والمختبرات، وندرة الخدمات الطلابية، ونقص الإمكانات، وغياب الاستقلالية، والانغلاق عن المجتمع المحيط، ومحدودية أنشطة البحث العلمي، وجمود أنظمة التعليم العالي، ونقص تمويل التعليم العالي (مركز الاعتماد الأكاديمي، 2012، 10).

وبالرغم من البدء في تطبيق ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي اليمنية، إلا أن الملاحظ أن البعض من أعضاء هيئة التدريس يرون أن ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي يُعدان ترفاً بالنسبة للكثير من جامعاتهم. ويرون أنه بدلاً من ذلك يمكن تركيز الجهود على مكونات أساسية مهمة مفقودة في كثير من مؤسسات التعليم العالي، أبرزها: ترسيخ التقاليد والأعراف الأكاديمية، خاصة فيما يتصل بالحوكمة الرشيدة للتعليم العالي، وتفعيل اللوائح والقوانين الجامعية الحالية، ومنح الصلاحيات للمجالس واللجان والأقسام العلمية للقيام بمهامها، خاصة ما يتصل منها بتعيين أعضاء هيئة التدريس وترقيتهم، وتحسين ظروف العمل، وتوفير الدعم الإداري المناسب، فضلاً عن توفير بيئة عمل صحية يشعر الجميع فيها بالمساواة. ويقولون أنه يمكن أن يؤدي ذلك بصورة عملية إلى تحسين البرامج الأكاديمية الحالية، وتطوير التدريس ومتابعته وتقييمه، ودعم أنشطة البحث العلمي، وتنشيط خدمة المجتمع. والحقيقة أنه لو ركزت الجامعات جهودها على تلك المكونات الأساسية وفق ما هو مخول لها في قوانين تأسيسها وفي لوائحها لكانت أكثر استعداداً اليوم لتحقيق متطلبات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي مما هي عليه (حيدر، 2012، 39-59).

وقد أصدر (مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة) في سبتمبر 2012 تصور كإطار مرجعي لأنشطة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي اليمني يقوم التصور على أربعة مبادئ محورية، هي: بساطة التصميم، ومنطقية المتطلبات، وتشاركية التنفيذ، ومعقولية التوقعات، وحدد المجلس آلية لتنفيذ ذلك الإطار المرجعي، هي كالآتي:

أولاً - مناقشة الإطار المرجعي وإقراره والتعريف به:

- التعريف بالإطار المرجعي في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة.
- عقد دورات وورش عمل منتظمة في الجامعات تحت مسمى "أسبوع الجودة" في المرحلة الأولى "أسبوع الاعتماد الأكاديمي" في المرحلة الثانية.

ثانياً - تلبية متطلبات مرحلة ضمان الجودة:

المستوى الأول (البداية):

- تحليل شروط ومعايير تأسيس الجامعات الخاصة من قانون إنشاء الجامعات والمعاهد العليا والكلية الأهلية رقم (13) لعام 2005 ولأئحته التنفيذية لعام. 2007
- إعداد دليل يساعد مؤسسات التعليم العالي على تقديم الأدلة على تحقيقها لشروط ومعايير تأسيس الجامعات.
- تدريب مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات على كيفية استخدام الدليل في تقييم مؤسسات التعليم العالي.
- تدريب المعنيين في مؤسسات التعليم العالي على مكونات الدليل.
- تشكيل فرق تقييم من مقيمين يمنيين وعرب.
- القيام بعملية التقييم وفق جدول زمني لا يتعدى عامين.
- جمع التقارير ومراجعتها وإقرارها وإصدار الأحكام المناسبة.
- رفع التقارير النهائية إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

المستوى الثاني (تأسيس):

- وضع معايير بناء نظام جودة داخلي وفق أحد أنظمة الجودة الشائعة (TQM, ADRI).
- إعداد دليل يساعد مؤسسات التعليم العالي على تقديم الأدلة على تحقيقها لمعايير بناء نظام جودة داخلي فاعل يستفاد من نتائجه.
- تدريب مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات على كيفية استخدام الدليل في تقييم أنظمة الجودة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي.
- تدريب المعنيين في مؤسسات التعليم العالي على مكونات الدليل.
- تشكيل فرق تقييم خارجية من مقيمين يمنيين وعرب.
- القيام بعملية التقييم وفق جدول زمني لا يتعدى عامين.
- جمع التقارير ومراجعتها وإقرارها وإصدار الأحكام المناسبة.
- رفع التقارير النهائية إلى معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

ثالثاً - تلبية متطلبات مرحلة الاعتماد الأكاديمي:

المستوى الثالث (إنجاز):

- مراجعة مسودة معايير الاعتماد الأكاديمي العام (المؤسسي) وتعديلها وإقرارها.
- مراجعة دليل الاعتماد الأكاديمي ودراسة التقويم الذاتي وتعديله وإقراره.

- تدريب مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات على كيفية استخدام الدليل في تقييم مؤسسات التعليم العالي.
- تدريب المعنيين في مؤسسات التعليم العالي على مكونات الدليل.
- تشكيل فرق تقييم من مقيمين يمينين وعرب.
- القيام بعملية التقييم وفق جدول زمني لا يتعدى عامين.
- جمع التقارير ومراجعتها وإقرارها وإصدار الأحكام المناسبة.
- رفع التقارير النهائية إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

المستوى الرابع (تميز):

- إعداد معايير الاعتماد الأكاديمي الخاص وتعديلها وإقرارها.
- إعداد دليل الاعتماد الأكاديمي وتعديله وإقراره.
- إعداد نماذج إعداد دراسة التقويم الذاتي وتعديلها وإقرارها.
- تدريب مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات على كيفية استخدام الدليل في تقييم مؤسسات التعليم العالي.
- تدريب المعنيين في مؤسسات التعليم العالي على مكونات الدليل.
- تشكيل فرق تقييم خارجية من مقيمين يمينين وعرب.
- القيام بعملية التقييم وفق جدول زمني لا يتعدى عامين.
- جمع التقارير ومراجعتها وإقرارها وإصدار الأحكام المناسبة.
- رفع التقارير النهائية إلى معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي. (مجلس الاعتماد الأكاديمي، 2012، 22 - 25)

من خلال ما سبق يمكن القول أن مهام تحقيق أهداف الجامعة تقع بالدرجة الأولى على عاتق أساتذة الجامعات، وأن الممارسات الأكاديمية للأساتذ الجامعي في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي وتمان الجودة حضرت باهتمام كبير من قبل نظم التعليم العالي رغبة منها في تجويد مكوناتها وفق معايير دقيقة متعارف عليها عالمياً، ولأن تلك النظم في غالبها مؤسنة لذا واجهت نظم التعليم العالي في الدول النامية معضلات عدة في بيئات التعليم والتعلم منها صعوبة تحديد أسس ومعايير قابلة للتحديد الواضح والدقيق في الجوانب المؤسنة لممارسات الأساتذة مثلاً، إذ لا يقدم الأسلوب الوصفي مؤشرات أو دلالات مؤكدة أو مفيدة يمكن اعتمادها تقنياً موضوعياً.

ثانياً: الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

- دراسة الرواشدة، والعرب (2017) هدفت إلى التعرف على خصائص عضو هيئة التدريس المتميز كمؤشر على جودة التعليم العالي من وجهة نظر طلبة قسم العلوم الاجتماعية في جامعة البلقاء التطبيقية في ضوء متغير الجنس والتخصص، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت إستبانة وزعت على عينة بلغت (302) طالب وطالبة، وخلصت النتائج إلى أن هناك عدداً من الخصائص التي يتصف بها عضو هيئة التدريس المتميز، منها ما يتعلق بالجانب الأكاديمي والنفسي والاجتماعي، وأن أهم الخصائص وأكثرها من وجهة نظر الطلبة هي الخصائص الأكاديمية، ثم الاجتماعية، فالنفسية أخيراً، ولا توجد فروق تعزى إلى متغير الجنس والتخصص على محور الخصائص النفسية، بينما توجد فروق على محوري الخصائص الأكاديمية والاجتماعية. والأداة الكلية تعزى لمتغير التخصص لصالح تخصص الانحراف والجريمة.

- ودراسة الأسود (2014) التي هدفت إلى معرفة العلاقة بين الممارسات التدريسية الإبداعية لدى الأستاذ الجامعي وبعض متغيرات الشخصية. واختيرت العينة من أربع جامعات هي: جامعة الوادي، جامعة ورقلة، جامعة غرداية، جامعة الأغواط، وقد اعتمدت أربع أدوات في جمع البيانات تقيس " الممارسات التدريسية الإبداعية لدى الأستاذ الجامعي. وتوصلت النتائج إلى وجود انخفاض في الأداء لدى أساتذة الجامعة عن مستوى الإتقان المحدد ب(75 %) في جميع أبعاد الممارسات التدريسية الإبداعية، وكذلك بالنسبة للدرجة الكلية للمقياس، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الممارسات الإبداعية لدى أساتذة الجامعة باختلاف جنسهم وتخصصهم الأكاديمي، بينما لا توجد فروق في مستوى الممارسات باختلاف أقدميتهم ومؤهلهم العلمي وتصنيف جامعاتهم. ووجود علاقة دالة بين مستوى الممارسات التدريسية الإبداعية بأبعادها المختلفة ومتغيرات الشخصية (الانزنان الانفعالي، الموضوعية، السيطرة) لدى أساتذة الجامعة.

- كما هدفت دراسة الصمادي (2013) إلى تقييم جودة الممارسات التدريسية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة نجران من وجهة نظرهم. وتكونت أداة الدراسة من مجالات أربعة هي: مهارات التخطيط للتدريس، التنفيذ للتدريس، تقويم تعلم الطلبة، ومهارات الاتصال والتواصل، وطبقت على عينة قوامها (260) عضو يمثلون مختلف كليات الجامعة. وأظهرت النتائج أن تحقيق مستوى الجودة جاء لإجمالي المهارات ولكل المجالات بنسبة مرتفعة، حيث بلغت قيمة المتوسط ((4.55)، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة في مجالي تقويم تعلم الطلبة ومهارات الاتصال والتواصل على متغيري النوع الاجتماعي والإناث والمؤهل الأكاديمي

لصالح حملة الدكتوراه. ووجدت فروق في مجال التخطيط للتدريس والأداة ككل على متغير الخبرة التدريسية لصالح ذوي الخبرة المرتفعة (10) سنوات فأكثر. أما بالنسبة لمتغير نوع الكلية فقد ظهرت فروق في مجال مهارات تنفيذ التدريس لصالح الأعضاء في الكليات العلمية.

- أما دراسة ليلي (2013) فقد هدفت إلى صياغة برنامج تدريبي لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في ضوء معايير الجودة الشاملة في التعليم العالي وتم بناء مقياس تكون من ستة مجالات بمثابة معايير لجودة عضو هيئة التدريس وهي مجال إستراتيجيات التدريس الفعال، مجال معيار التقييم، مجال معيار استخدام الوسائل التعليمية وتكنولوجيا التعليم، مجال معيار الاتصال الفعال مع الطلبة، مجال معيار أنشطة البحث العلمين، مجال معيار الممارسات الإدارية والقيادية. وقامت الباحثة بتطبيق المقياس على عينة من أعضاء هيئة التدريس بلغت (150) فرداً، للكليات الثلاث العلوم القانونية، والاقتصادية وعلوم التسيير، والآداب والعلوم الاجتماعية (في جامعة فرحات عباس - سطيف -)، وخلصت النتائج إلى أن هناك احتياجات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في كل المجالات وفقاً لمعايير الجودة.

- وقد أجرى يحيى دراسة (2013) هدفت إلى التعرف على مدى ممارسة مدرسي العلوم لمبادئ التدريس الفعال في أدائهم التدريسي في كردستان العراق. وتأثير متغيرات: الجنس، والعمر، ومدة الخدمة والمؤهل الدراسي. واعتمدت الدراسة الاستبانة لجمع المعلومات، وطبقت على عينة بلغت (143) معلماً ومعلمة، وأظهرت النتائج أن مستوى الأداء التدريسي لمعلمي العلوم في ضوء مبادئ التدريس الفعال كان ضعيفاً، وضآلة الفروق بين الجنسين وعدم وجود فرق دال إحصائياً بين الذكور والإناث في الأداء التدريسي لمعلمي العلوم، بينما أظهرت النتائج وجود فروق دالة في الأداء التدريسي أعلى وفق متغير العمر ومدة الخدمة، كما أشارت النتائج إلى ضآلة الفروق وعدم وجود فروق دالة في الأداء التدريسي لمعلمي مادة العلوم يعزى إلى متغير المؤهل الدراسي.

- دراسة شريان (2009) التي هدفت إلى تحليل الوضع الراهن لجامعة صنعاء، ولتحقيق الهدف اتبعت الدراسة أسلوب جمع البيانات من المصادر الأولية لجامعة صنعاء والتعليم العالي وتحليلها. كما تم تدعيم البحث بدراسات تقويمية أجريت لمهارات اللغة الإنجليزية لدى طلبة أقسام اللغة الإنجليزية بلغ عددهم (1465) طالب وطالبة من المستوى الأول والثاني فقط بكليات التربية، والآداب واللغات في جامعة صنعاء. وبدراسة استطلاعية لآراء (1249) من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والإداريين بالجامعة اهتمت بمعرفة وجهة نظر العينة حول مستوى الخدمة التي تقدمها جامعة صنعاء في المحاور الآتية: المادة التعليمية، وأعضاء هيئة التدريس، والمكتبة، والموظفون، والقبول والتسجيل، والأنشطة الطلابية، والصورة الذهنية للجامعة. وبينت النتائج أن أداء طلبة الموازي أقل من طلبة النظام العام وحتى بعد دراسة أكثر من سنة في الجامعة فمستوى طلبة السنة الثانية في الموازي أقل من مستوى الطلبة في النظام العام بمستوى دلالة (0.001)، وأشارت

النتائج إلى أن هناك شعور بعدم الرضا من جميع الفئات (الطلبة، الأساتذة، والإداريين) عن الخدمات التي تقدمها جامعة صنعاء.

- وهدفت دراسة حميدان وسواق (2008) إلى استقصاء الصفات التي يرغب طلبة جامعة مؤتة توافرها في عضو هيئة التدريس، ولتحقيق ذلك بُنيت إستبانة الصفات التي يرغب الطلبة توافرها في عضو هيئة التدريس، وأظهرت النتائج وجود عوامل ثلاثة تمحورت حول الصفات هي: العامل الشخصي، والكفاءة التربوية، والعلاقة مع الطلبة، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية لكل عامل من العوامل حسب أهميته بالنسبة للطلبة، ولا توجد فروق في درجات رغبات الطلبة في توافر الصفات أو العوامل تعزى إلى الجنس أو المستوى الدراسي والكلية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

- دراسة نيلين (Neulin, 2012) والتي هدفت إلى استكشاف ممارسات ضمان الجودة وتصوراتها في مؤسسات التعليم العالي البليزي، وقد استخدمت البحث الكيفي لتصميم دراسة الحالة الجماعية، واستخدمت الدراسة تحليل الوثائق المرتبطة بالجودة والمقابلة لـ (43) من القيادات الأكاديمية ومسؤولي عن مكتب ضمان الجودة، وخلصت الدراسة إلى أن القيادات الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي لديهم تصورات مفاهيمية للجودة من حيث المفاهيم التقليدية (التميز)، والمفاهيم المعاصرة (الملائمة للغرض والتحول)، ومع أن هياكل ونظم ضمان الجودة الداخلية قليلة إلا أنه لوحظ بعض الممارسات الواعدة، كما أشارت النتائج إلى حاجة مؤسسات التعليم العالي لنظام ضمان جودة خارجية لوضع معايير الحد الأدنى.

- دراسة سيمون (Simon, 2003) هدفت إلى تقويم الكفاءة والفاعلية التدريسية للأساتذة الجامعيين من وجهة نظر طلاب المؤسسات التربوية العليا، وقد استخدمت الدراسة في تحقيق هذا الهدف الاستبيان بغرض التعرف على آراء عينة من الطلبة للكفاءة والفاعلية التدريسية لعدد (7) من الأساتذة المتفاوتون في الكفاءة والفاعلية التدريسية (وفقاً للقرارات الرسمية الخاصة بتقويم مستوى أدائهم) والذين يقومون بتدريس بعض المقررات العلمية لهم وهو مقرر (MIS) وهو مختصر لمقرر إدارة نظم المعلومات Management Information Systems على مدار ثلاث فصول دراسية متتالية، وقد تضمنت الأسئلة بعض الجوانب الخاصة بأداء أستاذ المقرر مثل: القدرة على التواصل، الاتجاه نحو الدارسين، غزارة وكفاءة المادة العلمية، المهارات التدريسية، العدل والموضوعية، المرونة، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن عدم وجود فروق دالة بين آراء الطلبة في جوانب الأداء.

- دراسة أوقدن وآخرون (Ogden, 1995) وهدفت إلى التعرف على آراء الطلبة في خصائص الأستاذ الجامعي الجيد بكلية التربية بجامعة تنسي بالولايات المتحدة الأمريكية،

وخلصت الدراسة إلى أن خصائص الأستاذ الجامعي الجيد هي: فهم طبيعة طلبته، وحماسه لعملية التدريس وجديته فيها وإبداعه في العملية التعليمية والسعي في تنظيمها، وفي عدالته في تقييم طلبته، وعلاقاته الاجتماعية الجيدة مع طلبته، وقدرته على تحمل المسؤولية. وأن الطلبة يفضلون الخصائص المهنية والأكاديمية على الخصائص الأخرى.

مناقشة الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة نلاحظ أنها دراسات 10 منها: سبع دراسات عربية وثلاث أجنبية، وقد تشابهت تلك الدراسات مع الدراسة الحالية في تناولها للممارسات الأكاديمية في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة بوصفها مطلباً لتحقيق الاعتمادية و ضمان الجودة في نظم التعليم العالي التي منها الجامعات، أمّا فيما يخص الفروق في وجهات نظرهم في ضوء متغيرات، الرتبة العلمية، سنوات الخبرة، والكلية. فقد تشابهت - أيضاً - في ذلك مع دراسة كل من (الصمادي، 2013، وليلى، 2013، والأسود، 2014، ونيلين، 2012). واختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث واقع التعليم الجامعي خلال فترة تطبيق الدراسة الحالية غير مستقر أضف إلى ذلك أن جامعة صنعاء تعاني من شحة الموارد المالية وانقطاع رواتب الأساتذة بسبب الحرب، كما أن الدراسة الحالية اختلفت عن الدراسات السابقة في أنها تناولت الممارسات الأكاديمية لأساتذة جامعة صنعاء من وجهة نظرهم، في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة، بينما تناولت معظم الدراسات خصائص وصفات الأستاذ الجامعي من وجهة نظر الطلبة كدراسة أوقدن وآخرون (Ogden, 1995)، الرواشدة والعرب (2017، حميدان وسواقد، 2008، وشريان، 2009، وسيمون، 2003).

كما استفادت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها سلطت الضوء في الأدب النظري حول معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة في التعليم العالي الجامعي، وفي بناء أداة الدراسة وفي مناقشة نتائجها. وقد تميّزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تناولت الممارسات الأكاديمية لأساتذة جامعة صنعاء في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة من وجهة نظر الأساتذة كونهم بيت الخبرة وحتى يستطيع الأستاذ الجامعي تصحيح ممارساته الأكاديمية في ضوء تلك المعايير لأنها مطلباً ليس على المستوى المحلي وحسب، بل مطلباً إقليمياً وعالمياً ولا مجال للعمل لأي أستاذ جامعي يفتقر لتلك المعايير النوعية في ممارساته المهنية.

صعوبات واجهت الدراسة:

واجهت الدراسة بعض الصعوبات، تمثلت بالآتي:

- المسافات المتباعدة بين الكليات وخصوصاً كليات الفروع، الذي وقتاً كبيراً وجهد مضمّن من الباحثين أثناء توزيع الأداة أولاً، وأثناء استردادها ثانياً.

- تأخر استرداد الأداة من أعضاء هيئة التدريس إما لواقع الحرب الدائرة في اليمن خلال فترة تطبيق الدراسة ، ومن ثم يتم طلب وقت إضافي ليتم الإجابة أو الاعتذار أو ضياع الأداة ويتم تسليم أداة أخرى بدلاً عن المفقودة.

طريقة الدراسة وإجراءاتها:

احتوى هذا القسم على الطريقة والإجراءات التي اتبعت لتحقيق أهداف الدراسة، والتي تتضمن مجتمع الدراسة وعينتها وأداتها، وصدق الأداة وثباتها، ومتغيرات الدراسة، والمعياري الإحصائي، والمعالجات الإحصائية.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي المسحي التحليلي لتحقيق أهدافها، لملاءمته وأغراض الدراسة الحالية في وصف الظاهرة وتحليلها. واعتمدت الدراسة أيضاً على جمع البيانات من الواقع الميداني من خلال أداة الدراسة المعدة لهذا الغرض.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من أساتذة جامعة صنعاء كافة، العاملين خلال الفصل الجامعي الثاني من العام 2017 / 2018 والبالغ عددهم (1495) عضواً منهم (786) في الكليات الإنسانية، و(673) في الكليات التطبيقية، حيث بلغ عدد منهم برتبة أستاذ 218 منهم (5) إناث، و(213) ذكور، و برتبة أستاذ مشارك (395) منهم (46) إناث و(349) ذكور، ومنهم برتبة أستاذ مساعد (846) منهم (149) إناث و (697) ذكور.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية طبقية، روعي في تحديدها واختيارها أن تكون ممثلة لمتغيرات الرتبة العلمية، وسنوات الخبرة، والكلية، حيث بلغ عدد أفراد العينة التي تم توزيع الأداة عليها (336) عضواً، وبشكل عشوائي استرجع منها (301) استبانة، أي ما نسبته (20 %) من مجتمع الدراسة. وهي نسبة مقبولة لإجراء الدراسة الميدانية.

خصائص عينة الدراسة:

تشير الجداول الآتية (1) و(2) و(3) إلى خصائص العينة وفقاً لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (1) يوضح توزيع العينة تبعاً لمتغير الرتبة العلمية

الرتبة العلمية	العدد	النسبة
أستاذاً	36	11,97 %
أ.مشاركاً	88	29,23 %
أ.مساعداً	177	58,80 %
المجموع	301	100 %

جدول رقم (2) يوضح توزيع العينة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

النسبة	العدد	سنوات الخبرة
% 46,51	140	أقل من 5 سنوات
% 33,89	102	من 5-10 سنوات
% 19,60	59	10 سنوات فأكثر
% 100	301	المجموع

جدول رقم (3) يوضح توزيع العينة تبعاً لمتغير الكلية

النسبة	العدد	التخصص
% 56,47	170	إنساني
% 43,53	131	تطبيقي
% 100	301	المجموع

أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على مصادر ومراجع الأدبيات والدراسات التي اهتمت بالممارسات الأكاديمية في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة مثل العاجز، (2006)، عبد الهادي، (2005)، (Kogi, 2002) ومن ثم تم إعداد إستبانة مغلقة وتطويرها لغرض تحقيق الدراسة الحالية.

وقد أعدت الأداة من جزأين اختص الجزء الأول منه للمعلومات الشخصية، وشملت (الجنس، والكلية، والتأهيل العلمي، والرتبة العلمية وسنوات الخبرة)، بينما خصص الجزء الآخر لفقرات الأداة التي ضمت (30) فقرة بصورتها الأولية موزعة على مجالات ستة (الإعداد والتنظيم، إمكانية التوافر للطلبة، مهارات التدريس، الدافعية ومشاركة الطلبة، التقويم، والمجال الأخير البحث العلمي وخدمة المجتمع)، وبعد عرض الأداة على محكمين ثقات من ذوي الاختصاص وبعد الأخذ بملاحظاتهم أصبحت الأداة بصورتها النهائية مكونة من (35) فقرة، ضم كل مجال من المجالات (الإعداد والتنظيم (8) فقرات، إمكانية التوافر للطلبة (3) فقرات، مهارات التدريس (7)، الدافعية ومشاركة الطلبة (6)، التقويم (6)، والمجال الأخير البحث العلمي وخدمة المجتمع (5)

واستخدم مقياس ليكرت الخماسي لقياس تصورات أفراد عينة الدراسة حول الفقرات الواردة في أداة الدراسة.

صدق الأداة:

لضمان صدق أداة الدراسة تم عرض فقراتها ومجالاتها بصورتها الأولية على عدد من المحكمين الثقات المختصين من أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء وطلب منهم إبداء آرائهم حول ملائمة الفقرات وشموليتها ومناسبتها وانتماؤها لكل مجال من مجالات الدراسة، وعن مدى ملائمة الصياغة اللغوية وأي تعديلات يرونها مناسبة. وبعد الأخذ بآراء المحكمين جاءت الأداة بصورتها النهائية مكونة من (35) فقرة موزعة على مجالات ستة.

وللتحقق من توافر الصدق البنائي (Construct validity) أو ما يسمى أحياناً الصدق التمييزي أو الاتساق أو التجانس الداخلي (Internal consistency) لأداة الدراسة تم حساب معاملات ارتباط بيرسون (Pearson) بين درجة كل مجال والدرجة الكلية للاستبانة. كما هو موضح بالجدول رقم (4):

جدول رقم (4) معاملات ارتباط درجة كل مجال مع الدرجة الكلية للأداة

م	المجال	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة
1	الإعداد والتنظيم	.744**	0.000
2	إمكانية التوافر للطلبة	.714**	0.000
3	مهارات التدريس	.866**	0.000
4	الدافعية ومشاركة الطلبة	.750**	0.000
5	التقويم	.737**	0.000
6	البحث العلمي وخدمة المجتمع	.764**	0.000

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$.

نلاحظ من خلال جدول (4) أن جميع معاملات الارتباط بين درجة كل مجال والدرجة الكلية للأداة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.01$)، فقد بلغ أعلى معامل ارتباط (**0.866) عند مستوى

($\alpha = 0.01$)، وأقل معامل ارتباط (**0.714) عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$)، وهذا يشير

إلى أن أداة الدراسة تتمتع بدلالات صدق عالية ويمكن الوثوق بها لتطبيق الدراسة الحالية.

ثبات الأداة:

قام الباحثان بالتأكد من ثبات أداة الدراسة باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) بغرض حساب معدل ثباتها بواسطة معامل ثبات (كرونباخ ألفا) والجدول رقم (5) يوضح معاملات ثبات الأداة ومجالاتها:

جدول رقم (5) يوضح معامل الثبات للأداة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا

الرقم	المجال	عدد الفقرات	معامل ثبات كرونباخ ألفا
1	الإعداد والتنظيم	8	0.62
2	إمكانية التوافر للطلبة	3	0.46
3	مهارات التدريس	7	0.68
4	الدافعية ومشاركة الطلبة	7	0.77
5	التقويم	6	0.74
6	البحث العلمي وخدمة المجتمع	5	0.84
	الكلية	35	0.91

يتضح من جدول (5) إن قيم معاملات الثبات جميعها قيم عالية حيث بلغت قيمة معامل الثبات للأداة ككل بطريقة ثبات التجانس الداخلي كرونباخ ألفا (0.91) وبلغ معامل ثبات التجانس الداخلي لمجال " البحث العلمي وخدمة المجتمع " (0.84). ويليه مجال الدافعية ومشاركة الطلبة بمعامل ثبات بلغ (0.77). ويليه مجال التقويم بمعامل ثبات (0.74). ثم مجال مهارات التدريس بمعامل ثبات بلغ (0.68). ومجال الإعداد والتنظيم (0.62). وفي الأخير يأتي مجال إمكانية التوافر للطلبة بمعامل ثبات (0.46) ويرجع السبب في انخفاض معامل ثبات هذا المجال إلى قلة عدد فقراته. هذه القيم تُعد مرتفعة مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تزيد عن الحد الأدنى لمعامل الثبات (0.60) مما يؤكد صلاحية الأداة للتطبيق على مجتمع الدراسة وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات أداة الدراسة مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الأداة وصلاحيتها في جمع بيانات الدراسة وتحليلها والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدم الباحثان الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية، كما تم استخدام تحليل التباين الثلاثي ذو التصميم (2×3×3) لتقصي الاختلاف في تقديرات أساتذة جامعة صنعاء لممارساتهم الأكاديمية السائدة في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة تبعاً لاختلاف تأثير المتغيرات (الرتبة العلمية، وسنوات الخبرة، والكلية)، واختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات المتعددة بين الأوساط الحسابية وذلك على مستوى الدلالة (α=0,05). كما تم استخدام معامل ارتباط بيرسون ومعامل كرونباخ ألفا للتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة.

الإجابة على أسئلة الدراسة وتحليلها ومناقشتها وتفسيرها:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على الممارسات الأكاديمية لأساتذة جامعة صنعاء في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة، وتحديد دور متغيرات الرتبة العلمية، وسنوات

الخبرة، والكلية، في التأثير على الممارسات الأكاديمية لأساتذة جامعة صنعاء من وجهة نظر الأساتذة بالجامعة، ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على عينة عشوائية طبقية مكونة من (301) عضو هيئة تدريس بالجامعة، وتم جمع البيانات باستخدام إستبانة أُعدت لهذا الغرض، وتمت معالجتها إحصائياً باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ومن خلال ذلك نستعرض النتائج الآتية:

أولاً: محكّات المعايير والحكم على النتائج:

لمعايرة النتائج والحكم عليها، ومقارنتها بدلالة (نقطة إسناد موحدة)، اعتمد الباحثان المعيار الإحصائي الآتي في الجدول رقم (6) لتفسير إجابات أفراد عينة الدراسة:

جدول رقم (6) يوضح قيم المعيار الإحصائي لتفسير إجابات أفراد عينة الدراسة في درجة الممارسة

م	المتوسط	النسبة	درجة الممارسة
1	5 – 4.20	84 – 100%	عالية جداً
2	4.19 – 3.40	68.00 – 83.9%	عالية
3	3.39 – 2.60	52.00 – 67.9%	إلى حد ما
4	2.59 – 1.80	36.00 – 51.9%	متدنية
5	1.79 – 1	20.00 – 35.9%	متدنية جداً

ثانياً: نتائج الإجابة عن السؤال الأول الذي نصّ على:

" ما الممارسات الأكاديمية السائدة لأساتذة جامعة صنعاء في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة من وجهة نظر الأساتذة بالجامعة؟"

للتعرف على الممارسات الأكاديمية السائدة لأساتذة جامعة صنعاء في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة من وجهة نظرهم تم التحليل لاستجاباتهم على مستوى الأداة ككل، ولكل مجال من مجالات الدراسة وحساب قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية، والجدول رقم (7) يوضح النتائج التي أسفرت عنها المعالجات الإحصائية:

جدول رقم (7) يوضح قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لتقديرات أفراد
عينة الدراسة على كل مجال من مجالات الأداة

م	المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الممارسة
1	الإعداد والتنظيم	1.73	0.36	34.50	6	متدنية جداً
2	إمكانية التوافر للطلبة	1.99	0.59	39.87	2	متدنية
3	مهارات التدريس	1.75	0.43	35.01	5	متدنية جداً
4	الدافعية ومشاركة الطلبة	1.77	0.50	35.47	4	متدنية جداً
5	التقويم	1.84	0.47	36.73	3	متدنية
6	البحث العلمي وخدمة المجتمع	2.52	0.83	50.44	1	متدنية
	الأداة ككل	1.89	0.39	37.88		متدنية

يلاحظ من الجدول رقم (7) ما يأتي:

- أن الممارسات الأكاديمية السائدة لأساتذة جامعة صنعاء في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة من وجهة نظرهم كانت متدنية، حيث بلغ الوسط الحسابي الإجمالي للأداة ككل (1.89) وانحراف معياري (0.39) وحدة معيارية، و بوزن نسبي (37.88%).
- أشارت النتائج إلى أن مجال البحث العلمي وخدمة المجتمع حصل على المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغت قيمته (2.52) وانحراف معياري (0.83) وحدة معيارية، و بوزن نسبي (50.44%) وبممارسة متدنية، ويليه بالمرتبة الثانية مجال إمكانية التوافر للطلبة بوسط حسابي قيمته (1.99) وانحراف معياري (0.59) وحدة معيارية و بوزن نسبي (39.87%) وبممارسة متدنية، وجاء في المرتبة الثالثة مجال التقويم حيث بلغ الوسط الحسابي (1.84) وانحراف معياري (0.47) وحدة معيارية، و بوزن نسبي (36.73%) وبممارسة متدنية، وقد حصل مجال الدافعية ومشاركة الطلبة على المرتبة الرابعة بوسط حسابي (1.77) وانحراف معياري (0.50) وحدة معيارية و بوزن نسبي (35.47%) وبممارسة متدنية جداً، وجاء مجال مهارات التدريس في المرتبة الخامسة بوسط حسابي (1.75) وانحراف معياري (0.43) وحدة معيارية و بوزن نسبي (35.01%) وبممارسة متدنية جداً، أما مجال الإعداد والتنظيم

فقد جاء في المرتبة السادسة والأخيرة بوسط حسابي (1.73) وانحراف معياري (0.36) وحدة معيارية وبوزن نسبي (34.50%) وبممارسة متدنية جداً.

- تشير القيم المنخفضة للانحرافات المعيارية إلى تجانس آراء أفراد عينة الدراسة.

ثالثاً: الإجابة عن السؤال الثاني الذي نصّ على:

"هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين تقديرات أساتذة جامعة صنعاء لممارساتهم الأكاديمية السائدة في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة، تعزى لمتغيرات كل من (الرتبة العلمية، وسنوات الخبرة، والكلية)؟"
لتقصي الاختلاف في تقديرات أساتذة جامعة صنعاء لممارساتهم الأكاديمية السائدة في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة تبعاً لاختلاف تأثير متغيرات كل من:

• الرتبة العلمية • وسنوات الخبرة • الكلية

وذلك على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، تم استخدام اختبار تحليل التباين الثلاثي، والذي كشف عن النتائج الموضحة في الجدول رقم (8) لنتائج تحليل التباين الثلاثي.

جدول رقم (14) يوضح نتائج تحليل التباين الثلاثي لتأثير متغيرات الرتبة العلمية وسنوات الخبرة والكلية في تقديرات أساتذة جامعة صنعاء لممارساتهم الأكاديمية السائدة في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة

القيمة المعنوية	قيمة فيشر	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.82	0.05	0.01	1.00	0.01	الكلية
0.03	3.75	0.53	2.00	1.06	الرتبة
0.88	0.13	0.02	2.00	0.04	الخبرة
		0.14	44.00	6.19	الخطأ
			50.00	186.71	المجموع

حيث يلاحظ في الجدول رقم (8) ما يأتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أساتذة جامعة صنعاء لممارساتهم الأكاديمية السائدة في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة على مستوى ($\alpha=0.05$)، تعزى لتأثير متغير الرتبة العلمية.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أساتذة جامعة صنعاء لممارساتهم الأكاديمية السائدة في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة على مستوى ($\alpha=0.05$)، تعزى لتأثير متغير سنوات الخبرة والكلية.

وللتحقق في ما إذا كانت الفروق حقيقية (جوهريّة) أم ناتجة عن الصدفة أو لتأثير متغيرات خارجة عن إطار اهتمام الدراسة الحالية، تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات المتعددة بين قيم الأوساط الحسابية وذلك على مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) كما توضحه النتائج في الجدول رقم (15) الآتي:

جدول (9) يوضح نتيجة اختبار (Scheffe) للمقارنات المتعددة لتحديد مصدر الفروق بين فئات متغيرات الرتبة (أستاذاً مساعداً - أستاذاً مشاركاً - أستاذاً)، لممارساتهم الأكاديمية السائدة في ضوء

معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة

فئات المتغير	العينة	الوسط الحسابي	أستاذاً مساعداً	أستاذاً مشاركاً	أستاذاً
أستاذاً مساعداً	177	1.88	-	-0.207	0.242
أستاذاً مشاركاً	88	2.09	0.206	-	0.449*
أستاذاً	36	1.89	-0.242	-0.449*	-

وتشير نتائج اختبار (Scheffe) في الجدول رقم (9) إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين فئتي (أستاذ مشارك، وأستاذ فقط) في الممارسات الأكاديمية السائدة في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة ولصالح فئة أستاذ مشارك.

مناقشة النتائج وتفسيرها:

أسفرت النتائج إلى أن مجال البحث وخدمة المجتمع حصل على المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغت قيمته (2.52)، وبممارسة متدنية، ويليه بالمرتبة الثانية مجال إمكانية التوافر للطلبة بوسط حسابي (1.99) وبممارسة متدنية أيضاً، وجاء في المرتبة الثالثة مجال التقويم بوسط حسابي (1.84) وبممارسة متدنية. وقد حصل مجال الدافعية ومشاركة الطلبة على المرتبة الرابعة حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (1.77) وبممارسة متدنية جداً، وفي المرتبة الخامسة جاء مجال مهارات التدريس بوسط حسابي (1.75) وبممارسة متدنية جداً، أما مجال الإعداد والتنظيم فقد جاء في المرتبة السادسة والأخيرة وبلغت قيمة وسطه الحسابي (1.73) وبممارسة متدنية جداً. حيث تشابهت هذه النتيجة مع دراسة يحيى (2013)، ودراسة الأسود (2014)، واختلفت هذه النتيجة مع دراسة الصمادي (2013)، وتفسر تلك النتيجة إلى أن شحة الإمكانيات لدى جامعة صنعاء أدت إلى عدم توافر مطالب تحقيق تلك المعايير من مباني وبرامج والأنشطة المختلفة، كما أسهمت الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلد بسبب الحرب وانقطاع رواتب أعضاء هيئة التدريس لأكثر من عام أدت - أيضاً - إلى تدني مستوى الوعي بين طبقة الأكاديميين في جامعة صنعاء بمفهوم ثقافة معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة، وبرغم ذلك لا تعفى الجامعة وكلياتها المختلفة من ذلك، فلا بد أن تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية كتمهيد دور وحدات ضمان الجودة بالكليات (مثلاً) ومتابعتها

لتحسين وتطوير العمل الأكاديمي ومكوناته، ويمكن القول بأن الجامعة من خلال تلك النتيجة غير مهتمة بالتطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس بتقديم ورش تدريبية، سفريات، تسهيلات للمشاركة في مؤتمرات محلية ودولية.. الخ، وبإمكانها فتح مشاريع استثمارية مختلفة إضافة إلى التعليم الموازي، لدعم وتفعيل وحدات ضمان الجودة التي أنشأت في جميع كلياتها، ومركز التطوير الأكاديمي و ضمان الجودة بالجامعة.

كما أسفرت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائية تُعزى لمتغير الرتبة العلمية بين رتبة الأساتذة والأساتذة المشاركين ولصالح الأساتذة المشاركين، وعدم وجود فروق تُعزى لمتغيري سنوات الخبرة، والكلية وهذه النتيجة تشابهت مع دراسة الأسود (2014)، ودراسة حميدان وسواقد، (2008)، واختلفت في هذه النتيجة مع دراسة الصمادي (2013). ويفسر ذلك بأن فئة الأساتذة المشاركون هي الفئة الأكثر حرصاً على تنفيذ الممارسات الأكاديمية في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة من وجهة نظر الأساتذة، قد يعزى إلى أن فئة الأساتذة لديها ثقة في خبرتها الأكاديمية أكثر من ثقتها في درجة إتباعها الحر في معايير الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة.

التوصيات:

من خلال ما أسفرت عنه نتائج الدراسة يمكن صياغة التوصيات الآتية:

1. على الجامعات اليمينية على نحو عام وجامعة صنعاء على نحو خاص تصحيح هياكلها أولاً بما يتلاءم ومطالب الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة، ثم فتح موارد ذاتية لها وخصوصاً عن طريق الكليات التطبيقية بدلاً من الاعتماد الكلي على موازنة الدولة.
2. تخصيص موازنة لمركز التطوير الأكاديمي و ضمان الجودة بجامعة صنعاء، لإقامة دورات مهنية وورش عمل لأعضاء هيئة التدريس وخصوصاً حديثي التعيين، تتعلق بالممارسات الأكاديمية في ضوء الاعتماد الأكاديمي و ضمان الجودة.
3. تخصيص موازنة لوحدة ضمان الجودة في كليات الجامعة كي تقوم بالمهام المنوطة بها، كالتمتية المهنية، ورفع مستوى الوعي بمفهوم الاعتماد الأكاديمي وثقافة ضمان الجودة بين منتسبيها، وإقامة دورات تثقيفية وورش عمل.. الخ.
4. على رئيس ومنتسبي وحدات ضمان الجودة في الكليات متابعة التطوير المهني للأساتذة ومساعدتهم دورياً.
5. على الأساتذة تحديث معلوماتهم عن الممارسات الأكاديمية الحديثة على نحو مستدام، ومتابعة كل جديد في تخصصاتهم.
6. على قيادات الكليات بالجامعة تشجيع الأساتذة على المشاركة بالمؤتمرات العلمية الداخلية والخارجية والورش، والأبحاث المشتركة.. الخ، وإتاحة الفرص المتساوية للجميع كنوع من الانتماء للكلية ولولاء للجامعة.

٧. إجراء دراسات مماثلة حول معايير الاعتماد و ضمان الجودة في مباني الجامعة وبرامجها المختلفة في الأقسام الأكاديمية، وكذا مدى توافر تلك المعايير في الأساتذة أثناء التعيين الجديد.

المراجع والمصادر:

أولاً: المراجع العربية:

١. أبو حميدان، يوسف عبد الوهاب، والسواقد، ساري، (2008)، الصفات الواجب توافرها في عضو هيئة التدريس كما يراها طلبة جامعة مؤتة، بحث منشور، مجلة جامعة دمشق، مج (24)، ع (1).
٢. أبو فارة، يوسف، (2003): تقويم جودة الخدمات التعليمية لكليات الاقتصاد و العلوم الإدارية بالجامعات الفلسطينية، دراسة مقدمة لمؤتمر ضمان الجودة و المنعقد في الفترة الواقعة 21_23 أكتوبر، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن.
٣. أبو ملوح، محمد، (2001)، الجودة الشاملة في التعلم الصفي، مركز القطان للبحث والتطوير، غزة.
٤. الأسود، الزهرة، (2014)، الممارسات التدريسية الإبداعية للأستاذ الجامعي وعلاقتها ببعض متغيرات الشخصية، دراسة ميدانية على عينة من أساتذة الجامعات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، علم التدريس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
٥. حسن، سلامة عبد العظيم، وإبراهيم، محمد، (2002)، معايير إعداد المعلم والتوجهات المستقبلية، مستقبل التربية العربية، ع (24)، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة.
٦. حيدر، عبداللطيف، (2009)، الاعتماد الأكاديمي وتحديات الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي. المؤتمر الثالث للتعليم العالي في اليمن: تحديات جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي في دول العالم الثالث، 10 - 12 أكتوبر.
٧. حيدر، عبداللطيف، (2012)، الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي العربي: نظرة نقدية. المجلة السعودية للتعليم العالي، قضية العدد، رجب، 1433.
٨. الرشيد، محمد، (1995)، الجودة الشاملة في التعليم، المعلم، مجلة تربوية ثقافية جامعية، جامعة الملك سعود.
٩. الرواشدة، علاء زهير، والعرب، أسماء ربحي، (2017)، خصائص عضو هيئة التدريس المتميز كمؤشر لجودة التعليم العالي في الأردن، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، مج (10)، ع (27).

١٠. سليمان، رمضان رفعت، (2007)، "برنامج مقترح لتطوير أداء معلمي الرياضيات في ضوء معايير الجودة الشاملة"، المؤتمر- العلمي التاسع عشر : تطوير مناهج التعليم في ضوء معايير الجودة، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، خلال الفترة 25 - 26 يوليو، المجلد الرابع، جامعة عين شمس.
١١. شاهين، محمد عبد الفتاح، (2004)، التطوير المهني لأعضاء الهيئات التدريسية كمدخل لتحقيق جودة النوعية في التعليم الجامعي، ورقة علمية أعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة، خلال الفترة (3 - 5) يوليو، فلسطين.
١٢. شريان، عايش، (2009)، تحليل الوضع الراهن لجامعة صنعاء، بحث منشور، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، مج (2)، ع (4).
١٣. الصمادي، مروان صالح، (2013)، تقييم جودة الممارسات الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران، بحث منشور، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، مج (2)، ع (8).
١٤. العاجز، فؤاد، (2006)، السمات الشخصية والأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في ضوء معايير الاعتماد وضمان الجودة للتعليم العالي في كليات التربية بالجامعات الفلسطينية، بحث منشور، مجلة الجودة في التعليم العالي، مج (2)، ع (1)، فلسطين.
١٥. عبد الهادي، محمود عز الدين، (2005)، نماذج عالمية في الاعتماد وضمان الجودة للمؤسسات التعليمية، المؤتمر السنوي الثالث عشر، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، مصر.
١٦. غربي، علي، وحفيظي، سليمة، (2012)، الممارسات الأكاديمية للأستاذ الجامعي، بحث منشور، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع (2)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر.
١٧. فيليب انكستون (1995)، التغيير الثقافي في الأساس الصحيح لإدارة الجودة الشاملة، ترجمة عبد الفتاح السيد النعمان.
١٨. كامل، مصطفى محمد، (2007)، تصور مستقبلي لأدوار المعلم في ضوء التغيرات المتوقعة في المجتمع ومنظومة التعليم والمعايير القومية للتعليم"، المؤتمر العلمي التاسع عشر : تطوير مناهج التعليم في ضوء معايير الجودة، خلال الفترة 25 - 26 يوليو، المجلد الثالث، جامعة عين شمس.
١٩. ليلي، زرقان، (2013)، اقتراح بناء برنامج تدريبي لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في ضوء معايير الجودة، أطروحة دكتوراه، إدارة تربوية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة سطيف، الجزائر.

٢٠. المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، (2009 / 2010) ، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية :مراحلها، أنواعه المختلفة، الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم :صنعاء، الجمهورية اليمنية.
٢١. محافظة، سامح، (2009)، معلم المستقبل: خصائصه، مهاراته، كفاياته، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني، نحو أفضل استثمار للعلوم التربوية والنفسية في ضوء تحديات العصر، كلية التربية، جامعة دمشق.
٢٢. مرسي، محمد منير، (2002)، الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسية، عالم الكتب، القاهرة.
٢٣. مجلس الاعتماد الأكاديمي و ضمان جودة التعليم العالي، (2012)، الإطار المرجعي لأنشطة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، صنعاء.
٢٤. النجار فريد راغب، (1999)، إدارة الجامعات بالجودة الشاملة ن أميرال للنشر والتوزيع، القاهرة.
٢٥. يحيى، رشيد فندي، (2013)، تقييم أداء مدرسي العلوم في إقليم كردستان العراق في ضوء مبادئ التدريس الفعال، أطروحة دكتوراه، طرائق تدريس العلوم، التعليم المفتوح، جامعة سانت كليمنتس العالمية، فرع دهوك.

ثانياً:المراجع الأجنبية:

1. Hixon, J, & lovelace, K, (1992), " Total Quality Management Challenge to Urban School " Education 2 Leadership,50(3).
2. Joseph, Jablonski, (1994), mplemintg Management an overview without publisher, San Diego: phe.ffer USA.
3. Kogi, Naidoo, (2002), Staff Development: Alener for alityzssurance. Newzeland: Massy University (K. Naidoo and Massy. ac, nz).
4. Neulin, Nelson Villanueva, (2012). Assuring Quality in Belizean Higher Education: Acollective Case Study of Institutional Perspectives and Practices. Unpublished Doctoral Dissertation. University of Nebraska. (UMI No. 3504002).
5. Ogden, Darlene, H. and others, (1995), Characteristics of Good effective faculties member: Gender differences in student, Descriptors, paper presented at the annual meeting of the mid –south Education Research Association, Nashville T.N. November 9.11 U.S.A. Kentucky,210-37.
6. Rodney, Earle, (2000), AECT and NCATE : A Partnership for Quality Teaching Through Accreditation, Tech Trends Vol.44, No3.
7. Simon,C, (2003), An Alternative Method To Measure MIS Faculty Teaching Performance, The International Journal of Educational Management, Vol.(17),No.(5).